

## أخبار

المسؤولية الاجتماعية  
تميّز قيمة الشركات

قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في افتتاح المنتدى السنوي الخامس للمسؤولية الاجتماعية للشركات، الذي تنظمه «سي. أس. آر. لبنانون»، بعنوان «دور الاستدامة في تعزيز قيمة العلامة التجارية وسمعتها»، إن هناك ارتباطاً بين رداً فعل المجتمع وسمعة المؤسسة وتأثيره على قيمتها، مشيراً إلى أن مصرف لبنان ساهم مباشرة في إنشاء جامعة متقدمة في بيروت، وأصدر تعاميم تنص على تخصيص قروض ميسرة للحصول الجامعي بلغت اليوم نحو 50 ألف قرض. وأوضح أن حجم القروض المخصصة للبنية وللطاقة البديلة تجاوزت 600 مليون دولار... لكن يبقى العمل الأكبر والأهم للمركزي، الحفاظ على الثقة بالوضع النقدي وبالليرة اللبنانية «الليرة ستبقى مستقرة- خلقنا ثقة ساعدت على إعادة تفعيل الليرة كعملة تسليف، وساعدت أيضاً في كثير من المبادرات، لأن معظم القروض، وهي قروض مدعومة، هي بالليرة اللبنانية».

## الدولة تركز على الاقتصاد المالي

استضافت «كلية عدنان القصار لادارة الأعمال» في الجامعة اللبنانية الأميركية، وزير العمل سجعان قزي في محاضرة حول «تحديات أسواق العمل في لبنان». قزي أشار إلى أن أكبر تحدٍ لسوق العمل اليوم هو الدولة اللبنانية، التي لا تهتم بالاقتصاد الانتاجي منذ سنوات، فيما كل اقتصادها مركز على الاقتصاد المالي فقط، لافتاً إلى أن كل المشاريع منذ التسعينيات لم تخلق فرص عمل بل أوجدت مالا ومسمرة وفساداً وعمراً غير اللبنانيين. وقال إن اللبنانيين يرفضون الدخول إلى سوق العمل إلا من السقف، ولا يرضون العمل إلا في المهن العليا، وهم يرغبون في العيش أكبر من طاقتهم، إذ إن القيمة الشرائية للراتب لا تتوازن والقدرة الشرائية. وأوضح أن «قطاع المال والتأمين يستوعب 39% من الطاقة البشرية، وتستوعب الصناعة 12%، والتجارة 27%، والورش 9%، والاتصالات 7%، والزراعة 6% من الطبقة العاملة في لبنان. هذا يعني أن القطاعات الانتاجية تستوعب النسب الأقل من الطاقة العاملة».

المستأجرون يطالبون  
بتعديل قانون الاجارات

طلبت لجنة «المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين» و«الدفاع عن حقوق المستأجرين البيان الآتي»، أمس، بإدراج قانون الاجارات على جدول أعمال جلسة الهيئة العامة التالية لمجلس النواب، بهدف تعديل «صيغته الكارثية»، وبالتالي حسم مسألة عدم نفاذه. وجدد المستأجرون رفضهم لـ «القانون الأسود»، ولـ «اقتراحات التعديل الشكلية»، التي اقترتها لجنة الادارة والعدل النيابية، مشيدين بأهمية مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري القاضية بشراء أو بيع المأجور لقاء تعويض عادل، داعين إلى تفعيلها سعياً لمعالجة الازمة «وذلك عبر استمرار العمل بالقانون 92\160 الى حين اقرا ر خطة سكنية قابلة للتنفيذ ترفع الغبن عن المالك وتؤمن حق السكن وتحمي حقوق المستأجرين في تعويض الإخلاء».

## توضيح من شركة H.P.I

تعليقاً على التقرير المنشور في «الأخبار» تحت عنوان «ملايسات مناقصة تشغيل معلمي الكهرباء: اتهامات متبادلة»، اوضحت شركة H.P.I أن السيد محمد دنش ليس وكيلاً للشركة في لبنان، إذ إن الممثل الحصري على الأراضي اللبنانية هو شركة Gil Capital Group UK. وقالت إنها طلبت استشارة الحكومة الأميركية في ما يخص بعض القرارات التي اتخذتها مؤسسة كهرباء لبنان، وهذا الطلب يدخل في مسار الطلبات العادية في ما خص الدعم التجاري القانوني المتوافر لجميع الموردين الأميركيين، الذين يتابعون مشاريع في بلاد أجنبية. وأضافت أنها لم تضع يوماً الإجراءات القانونية للمناقصة قيد التساؤل، ولكنها أرادت فقط أن توضح أن التمديد للمناقصة بعد تاريخ التقديم للعروض والسماح لعروض أخرى للمشاركة في المناقصة بعد فتح العرضين المقدمين، هو إجراء بعيد عن المعايير العالمية المقبولة للمرافق العامة. وأشارت H.P.I أنها ستتعاقل بحزم مع أي تخمين يتعلق بعرض الشركة ومطابقته لدقتر شروط المناقصة قبل فض العروض وإعلان النتائج رسمياً.

هل تنجو هيئة التنسيق  
من الانقسام؟

على المدير العام الذي يحمل إجازة تعليمية وينتمي إلى الفئة الأولى».

على خط مواز، كشف الإضراب أمس أن قدرة نقابة المعلمين على إقفال المدارس الخاصة في بيروت لا تزال محدودة سواء في المدارس التابعة لاتحاد المؤسسات الطائفية أو في المدارس الفردية. وقد عزأ رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ الخروق إلى ضغوط تعرض لها المعلمون في بيروت وبعدها، إذا جرى تهديدهم بقطع رواتبهم إذا لم يدخلوا الصفوف، داعياً إياهم إلى تقديم شكوى إلى النقابة التي لن تتردد في اللجوء إلى القضاء لتكريس حق الإضراب. الوضع لم يكن مماثلاً في المناطق، بحسب محفوظ، فـ «الالتزام كان تاماً ولا سيما في طرابلس وزحلة وضواحيها والقلاع الغربي وصيدا وجونيه وكسروان والجنوب».

وفيما أصر رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة محمود حيدر على التلويح بالإضراب المفتوح بعيداً عن التنازلات السياسية، اقتصر التزام الوزارات في بيروت على التربية والشؤون الاجتماعية والزراعة. أما موظفو وزارة المال في بيروت وبعدها، الذين رفضوا صباحاً استقبال أي معاملات، فعادوا ورضخوا لقرار مدير السوردرات الذي فرض عليهم العودة إلى العمل. التزام المناطق كان مقبولاً، بحسب الرابطة، في طرابلس وزحلة وصيدا والنبطية وصور وبعلمك.

اقتصر التزام الوزارات على التربية والشؤون الاجتماعية والزراعة (هيثم الموسوي)



## متابعة

لم تلتزم معظم المدارس الخاصة والإدارات الرسمية في بيروت دعوة هيئة التنسيق النقابية للإضراب، في وقت يواصل فيه رئيس مجلس النواب نبيه بري مساعده لكسب التوافق السياسي على جعل سلسلة الرواتب أحد بنود تشريع الضرورة

## فانت الحاج

بينما تعيد هيئة التنسيق النقابية ترتيب بيتها الداخلي، تنطلق إلى أن يكون اجتماع هيئة مكتب المجلس النيابي، اليوم، مفصلياً لجهة إدراج سلسلة الرتب والرواتب على جدول أعمال الجلسة التشريعية المنوي عقدها في بداية الشهر المقبل. وتلوح الهيئة بالتصعيد وبتسمية الجهات السياسية المعرقله إذا لم يحصل ذلك. اللافت أن إشاعة رئيس مجلس النواب نبيه بري رغبته في أن تكون السلسلة من أولويات تشريع الضرورة لم تترجم في اللائحة التي وزعها للنواب عشية اجتماع المكتب، والتي تتضمن 45 بنداً، ليست السلسلة من ضمنها، إلا أن أوساط الرئيس تؤكد أن المساعي مستمرة مع كل الأطراف لكسب التوافق على المشروع. وينقل أحد النقابيين عن عضو هيئة المكتب النائب انطوان زهرا (القوات اللبنانية) قوله إن «السلسلة هي من تشريع الضرورة». إلى ذلك، علمت «الأخبار» أن اجتماعات عقدت بين ممثلي التيار الوطني الحر وحركة أمل، أمس، للتداول في الملف.

الهيئة التي نفذت أمس إضراباً باهتاً في بيروت وناجحاً نسبياً في المناطق، تعقد اجتماعاً، عند الرابعة والنصف من بعد غد الخميس، في مقر نقابة المعلمين بحضور رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي لتقويم المرحلة السابقة ودراسة امكان تنفيذ

اجتماع الخميس  
يحدد مصير الوحدة  
النقابية

الهيئة التي نفذت أمس إضراباً باهتاً في بيروت وناجحاً نسبياً في المناطق، تعقد اجتماعاً، عند الرابعة والنصف من بعد غد الخميس، في مقر نقابة المعلمين بحضور رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي لتقويم المرحلة السابقة ودراسة امكان تنفيذ

## اتورة

عاصم قاصبو سيرفم دعوت على مؤسسة الكهرباء وقباني يحكي عن مؤامرة (مروان طحطح)



القاتورة العالية القيمة. وهي القصة التي تخلصها رفع قضايا والتي انتهت منذ فترة طويلة، بحسب قوله، «من دون ما يدفع ولا قرش لأنو ما علي شي». ويعتبر قباني أن إيراد اسمه في اللائحة «مش مطلوب»، وهو فعل مؤامرة. دسوا اسمه لأنه يستلم لجنة الأشغال العامة والطاقة النيابية. مع ذلك، «رح ضلني راقب». ولئن لم يكن اسم النائب قباني قد ورد فعلاً في اللائحة، إلا أن من المفيد الإشارة إلى أنه دفع ما في ذمته قبل شهر واحد فقط، أي أنه بقي خمسة عشر عاماً، مستقياً على «حصانته»، ولم يدفع مستحقته إلا عندما «هفت الريحة».

هؤلاء كانوا مجموعة من السياسيين الذين تمكنت «الأخبار» من التحدث إليهم، فيما لم تستطع التحدث إلى البقية، لتعذر الاتصال ببعضهم ولعدم التمكن من الحصول على أسماء أخرى، وتحديداً من اللائحة الثانية. مع ذلك، يبقى هؤلاء مديونين للدولة أولاً، ومخالفين ثانياً، مهما بقيت أسماؤهم مكتومة في ورقة النائب العام المالي.

## جديدة لـ 20 عاماً

ربط الأمر بالطلب الإضافي المسجل على الدولار خلال الأسبوع الماضي. المقصود من هذه الأخبار إثارة أجواء سلبية عن احتمال انهيار الحكومة وتفككها، إلا أن المطلعين يؤكدون أن المستفيد الأول والأخير من هذه الأخبار هم المكتتبون المحتملون من مصارف وصناديق استثمارية وشركات مالية... بثّ القلق في السوق بهذه الطريقة لا هدف له سوى تحقيق مكاسب أكبر من خلال فرض فوائد أعلى على الخزينة اللبنانية. فالطلب على الدولار المسجل في الأسبوع الماضي لم يستمر لأكثر من

يومين ارتفع خلالها سعر الصرف إلى 1516 ليرة لكل دولار، ثم عاد وانخفض إلى مستوى 1513 ليرة، وسبب هذا الطلب هو أن هناك عدداً من أصحاب الودائع المتوسطة الحجم عمدوا إلى تحويل قسم من أموالهم من الليرة إلى الدولار، إلا أن الأمر لم يتطور إلى حد تحويل ودائع كثيرة من لبنان إلى الخارج، بل بقيت هذه الخطوة في مرحلة الحذر والترقب، علماً بأن مصادر في مصرف لبنان لا تعول كثيراً على حجم هذه التحويلات التي لا تزيد كثيراً على المعدلات الوسطية

اليومية للطلب على الدولار. وبالتالي، فإن ربط الإصدار بموضوع الطلب على الدولار لا أساس له، لكنهما يتفعلان من خلال التطورات السياسية التي تستغلها المصارف للحصول على إيرادات ريعية أكبر، ما يجعل ضبط هذا الأمر في يد وزير المال علي حسن خليل الذي زارته جمعية المصارف ونسقت معه بشأن هذا الإصدار، وقال أحد أعضاء الجمعية: إن الإصدار الحالي منسّق بشكل كامل مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومع وزير المال علي حسن خليل.